



عنوان الإعلان	تدعوكم شركة نبع الصحة للخدمات الطبية المساهمين لحضور الجمعية العامة العادية (الاجتماع الاول) حضوريا وعن طريق وسائل التقنية الحديثة
مقدمة	يسر مجلس إدارة شركة نبع الصحة للخدمات الطبية دعوة المساهمين للمشاركة والتصويت في إجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) لعام 2023 م والمقرر انعقاده بمشيئة الله في تمام الساعة 7 مساء يوم الخميس الموافق 22-06-2023م عن طريق وسائل التقنية الحديثة
مدينة و مكان انعقاد الجمعية	مستشفى الزهراء العام - القطيف شارع الملك فيصل مبنى المحاضرات ، عن طريق وسائل التقنية الحديثة
رابط مقر الاجتماع	https://www.any-meeting.com/
تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية	22-06-2023م
وقت انعقاد الجمعية العامة العادية	19:00
حق الحضور	المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة وبحسب الأنظمة واللوائح. وللمساهم الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة.
النصاب اللازم لانعقاد الجمعية	يشترط لصحة انعقاد اجتماع هذه الجمعية حضور عدد من المساهمين يمثلون 25% من رأس المال على الأقل وذلك استناداً لنص المادة (32) من النظام الأساس للشركة
جدول الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> • الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م ومناقشته • التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م بعد مناقشته • الاطلاع على القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م ومناقشتها. • التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ (2.1) مليون ريال على المساهمين عن الفترة المالية (2023-12-31م)، (بمبلغ (0.30) ريال للسهم و بنسبة 3 % من رأس المال)، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، على أن يبدأ توزيع الأرباح (يوم 10-07-2023م)). • التصويت على ابراء ذمة اعضاء مجلس الإدارة للعام المنتهي في 31/12/2022م • التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية مرحلية على المساهمين عن العام المالي 2023 م . • التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية النصفية والسنوي من العام المالي 2023م، وتحديد أتعابه.
احقية تسجيل الحضور والتصويت	احقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية. كما ان احقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الاصوات
طريقة التواصل	يسرنا استقبال أسئلة واستفسارات المساهمين الكرام حول بنود الاجتماع ابتداءً من وقت هذا الإعلان، وسيتم الإجابة عليها وذلك عبر وسائل التواصل التالية: 0138555000 تحويلة 753 أو من خلال البريد board.secretary@alzahragh.com

والله الموفق



تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢ م



تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

١. تمهيد:

يسر لجنة المراجعة بشركة نبع الصحة للخدمات الطبية ان تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والمتضمن تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية، ورأيها في شأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية في الشركة وما قامت به اللجنة من أعمال ومهام تدخل في نطاق اختصاصها وذلك تماشياً مع الأحكام التي اشتمل عليها نظام الشركات وبناء على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

٢. اختصاص لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة. تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال التدقيق الداخلي والمراجعين الخارجيين والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجع خارج لحسابات الشركة. عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال العام المالي ٢٠٢٢م، وقامت بأعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها:

- إعداد خطة المراجعة السنوية واعتمادها
- الاطلاع على نتائج تقارير المراجعة الداخلية والتأكد من متابعة تنفيذ الإجراءات اللازمة والتصحيحية للملاحظات الواردة فيها
- التحقق من أن نظام الرقابة الداخلية يتماشى مع لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة وأنظمة الضبط الداخلي لحماية أصول الشركة وممتلكاتها
- تقديم المقترحات بشأن تطوير نظام الرقابة الداخلية وزيادة الوعي بأهمية دور الرقابة الداخلية وتحسينها
- رفع التوصيات الخاصة بتقارير المراجعة إلى مجلس الإدارة
- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية



٣. مهام لجنة المراجعة وابرز أنشطتها خلال العام ٢٠٢٢م:

قامت لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٢م بالعديد من الأنشطة وفيما يلي ملخص لأهم الأعمال:

القوائم المالية:

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للشركة حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية والمراجع الخارجي واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات الجوهرية وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة المراجع الخارجي بشأن تعاون الإدارة من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة على استفساراتهم وبعد المناقشات وتأكيد المراجع الخارجي على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصياتها الى مجلس الإدارة بشأنها.

المراجع الخارجي:

قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجع خارجي لحسابات الشركة وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة حيث أقرت الجمعية العامة للشركة التي عقدت بتاريخ ١ يونيو ٢٠٢٢م تعيين شركة د. محمد العمري وشركاه محاسبون قانونيون كمراجع خارجي لحسابات الشركة وذلك لفحص وتدقيق القوائم المالية الأولية الموجزة والسنوية للعام ٢٠٢٢م.

المراجعة الداخلية:

اعتمدت اللجنة خطة عمل المراجعة الداخلية السنوية، وقامت اللجنة بمتابعة ومراجعة التقارير الدورية الصادرة من إدارة المراجعة الداخلية بالشركة ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الخطط المعتمدة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات اللازمة لمعالجة أوجه القصور.

الالتزام:

تتولى لجنة المراجعة دراسة تشريعات الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات ورفع ما تراه من مسائل تجد ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.



٤. نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

تعتبر الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وطمأنة أصحاب المصالح، وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية والتأكد من مدى سلامة تطبيقه. يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية والتشغيلية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة. ويقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محددة. يتم تصميم نظام الرقابة الداخلية لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها. تعبر أنظمة الرقابة الداخلية عن الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والمقاييس المتبناة من قبل الشركة من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن الأنظمة المعلوماتية في الشركة. لذا فإن وجود أنظمة رقابة داخلية ذات كفاءة وفعالية لدى الشركة يعتبر من الأمور الهامة ويهدف لاكتشاف مواطن الضعف فيها ومن ثم تسليط الضوء عليها.

أدناه بعض الأنظمة الرقابية الرئيسية:

الهيكل التنظيمي:

الهيكل التنظيمي يتم من خلاله تحقيق الرقابة الداخلية من الجانب المحاسبي والإداري وينظم العلاقات الإدارية ويجب أن يعكس متطلبات الحوكمة وأن يتناسب مع حجم عمليات الشركة.

السياسات والإجراءات وجدول الصلاحيات:

السياسات والإجراءات التي تغطي مختلف الجوانب الإدارية، والمالية، والتشغيلية، والحوكمة، وقواعد السلوك المهني التي تحقق أهداف الشركة من خلال الالتزام بها. كما أن جدول الصلاحيات ينظم الصلاحيات والمسؤوليات لكل مسمى وظيفي ومستوى إداري.

النظم الآلية والتطبيقات:

يشتمل نظام إدارة موارد الشركة على مجموعة من البرامج التي تغطي جوانب منها على سبيل المثال لا الحصر: المحاسبة المالية، الموارد البشرية، الإيرادات، إدارة المواد، الصيانة، التخطيط، إدارة الجودة، إدارة علاقات المرضى، إدارة المختبر، إدارة الأقسام الطبية وغيرها. إن استخدام هذا النظام يحقق العديد من المزايا أهمها مركزية البيانات، والرقابة المحاسبية السليمة على موارد الشركة وحماية أصولها من خلال فصل المهام والصلاحيات، والرقابة على المدخلات، ومعالجة العمليات، والمساهمة بعرض النتائج وإعداد التقارير التي تطلبها الإدارة بالوقت المناسب، وبالتالي تسهم بشكل واضح في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة وذلك من خلال تدريب كافة مستخدميه لتحقيق الأهداف المرجوة من النظام.



٥. رأي اللجنة:

تضطلع الادارة التنفيذية بمسئولية وضع والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في الشركة يشمل كافة السياسات والاجراءات بما فيها تلك الموصي بها من قبل الجهات التنظيمية والرقابية.

وبناء على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة من قبل إدارة المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الخارجي واستناداً على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي تم الحصول عليها من الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى بان نظام الرقابة الداخلية والمالية المعمول به حالياً في الشركة فعال بدرجة مقبولة من حيث التصميم والتطبيق وفي عملية تقدم مستمر من حيث البناء ليكون أكثر كفاءة وفعالية. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة

علي أحمد الحليلى